لماذا اختار المغاربة المالكية مذهبا؟

منذ أن استقر الإسلام بالمغرب وترسخت أركانه ودعائمه، وهو ينعم في صفاء مذهب سني خالص، هو مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي الذي صادف هوى في نفوس المغاربة ملوكا وشعبا وعلماء، فنافحوا عنه واختاروه مذهبا لهم من بين سائر المذاهب الأخرى، وأثروا أصوله وساهموا مساهمة فعالة في تفريع فروعه وقضاياه، فكونوا بذلك أكبر مدرسة مالكية في المغرب تأصيلا وتفريعا.

ومن يتتبع كتب الطبقات المغربية يلاحظ أن ثمة عناية فائقة بالمذهب المالكي وعلمائه دون غيره من المذاهب الأخرى، بل يمكن القول إن المغرب ظل من خلال مراحله التاريخية وفيا في الفقه للمذهب المالكي، وفي العقيدة للمذهب الأشعري، وفي الصوفية للطريقة الجنيدية كما قال الفقيه سيدي ابن عاشر - رحمه الله- في متنه المشهور:

في عقد الأشعري وفقه مالك
وفي طريقة الجنيد السالك

وعلى الرغم من أن المذهب المالكي بالمغرب تعرض إلى كثير من الاضطهادات والمحن نتيجة اختلاف الدول والحكام، فإنه صمد في وجه ذلك وخرج منتصرا في آخر المطاف.

والمتتبع لتاريخ المذاهب بالمغرب يجد أنه قد عرف مختلف المذاهب والنحل المتطرف منها والمعتدل؛ فقد عرف مذهب الأوزاعي ومذهب الخوارج، من صفرية، وأباضية، ومذاهب الشيعة التي كانت تواجه الأمويين في المشرق، وتقاوم

د. البشير الريسوني
عضو المجلس العلمي
بتطوان

نفوذهم في المغرب، كما عرف أيضا مذهب أبي حنيفة، واستمر لمدة طويلة في المغرب كما ذكر عياض في مداركه[1].

وإلى جانب هذه المذاهب عرف المغرب أيضا مذهب الشافعية الذي أدخل بعض آرائه الفقهية أبو جيدة الفاسي المتوفى سنة 360 هـ، كما في السلوة - وهو القرن الذي دخل فيه المذهب المالكي إلى المغرب، أما المذهب الحنبلي فلم يشتهر بالمغرب. ومن اللافت للنظر ماذكره الزركلي في الأعلام من أن أحمد بن حنبل وصل إلى المغرب[2].

غير أن كل هذه المذاهب والتيارات التي تصارعت فوق أرض المغرب لم تنل رضا المغاربة، ولم يستقر منها إلا المذهب المالكي الذي كان ولايزال يمثل الوعي بالذات والشخصية المغربية.

يقول الشيخ سيدي المهدي الوزاني -رحمه الله- في رسالة كراهة القبض: «لايوجد في المغرب من يعرف مذهبا غير مذهب مالك»[3].

واختيار سلف الأمة وخلفها للمذهب المالكي يرتكز على تحقيق عدة مقاصد وأهداف وغايات يمكن إجمال أهمها في الآتي:

1- منبعه ومكانة صاحبه

لقد كان لانتماء المذهب المالكي وصاحبه إلى المدينة المنورة أثره الفاعل في اختيار المغاربة له واحتفائهم به واتخاذه مذهبا لهم دون سواه لما يربط بين ذلك من خيوط روحية رفيعة بين قلوب المغاربة وبين مقدساتهم هناك منذ اعتناقهم الإسلام. فالمدينة بالنسبة لهم هي دار الهجرة، ومبعث الوحي والأنوار، ومهد العلم، وقبلة المعرفة، ومنبع السنة والآثار، ومصدر الفقه

والتفقه في الإسلام بها طبقت الشريعة أحسن تطبيق، وأهلها هم ورثة ذلك، وأن صاحب المذهب هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس أعلم أهل المدنية بدون منازع فعليه كانت تدور الفتيا بالمدينة ولاتتعداه إلى غيره، وجرت المقولة المأثورة في ذلك مجرى المثل «لايفتى ومالك بالمدينة»[4]. فعنه أخذ الأئمة: الأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة، وعلى يديه تخرج الإمام الشافعي، ثم عن هؤلاء أخذ الجم الغفير من العلماء علومهم ومعارفهم.

لقد جمع مالك - رضي الله عنه- بين الإمامة في الحديث، والإمامة في الفقه كما وصفه بذلك عبد الرحمن ابن مهدي عندما سئل عنه وعن سفيان الثوري والأوزاعي فقال: «سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما»[5].

ويقول فيه ابن تيمية: « ولاريب عند أحد أن مالكا - رضي الله عنه - أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيا، فإنه لم يكن في عصره ولابعده أقوم بذلك منه»[6].

كل هذا وغيره كثير مما قيل في حق مالك - الذي ملأ الدنيا وشغل الناس- جعل المغاربة يختارون مذهبه ويعتنقونه ويعتقدون أنه أقرب المذاهب إلى روح الشريعة وصفائها، سندهم في ذلك حديثان لرسول الله (صلى الله عليه وسلم):

الأول: حديث «عالم المدينة»[7] الذي أورده القاضي عياض في كتابه «المدارك» فحقق روايته، ووثق أسانيده، وعدد طرقه، وخرج من ذلك بأنه مشهور صحيح، وقال سفيان بن عيينة: «كنا نسمع أهل المدينة يقولون: «إنه مالك بن أنس»[8].

الثاني: حديث: «لايزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» الذي أخرجه مسلم بسنده المتصل إلى سعد بن أبي وقاص.

فالحديث الأول صريح بأفضلية مالك وتقديمه على من سواه من أهل وقته بناء على ما نقل عن جمهور علماء السلف الصالح.

والحديث الثاني يومئ إلى أحقية مذهب بحيث ذهب عدد من أهل العلم، وعلى رأسهم المالكية، إلى

غير أن كل هذه المذاهب والتيارات التي تصارعت فوق أرض المغرب لم تنل رضا المغاربة، ولم يستقر منها إلا المذهب المالكي الذي كان ولايزال يمثل الوعي بالذات والشخصية المغربية

أن المراد بأهل الغرب في الحديث هم أهل المغرب والأندلس، ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو أن النبي (صلى الله عليه وسلم) شهد فيه لأهل المغرب باستمرارهم على الحق إلى قيام الساعة.

ومن بين ما قرره الإمام القرافي في كتابه «الذخيرة» في هذا الصدد وذلك في معرض ذكره لوجوه ترجيح مذهب الإمام مالك ما نصه :« ومنها ما ظهر من مذهبه في أهل المغرب واختصاصهم به، وتصميمهم عليه مع شهادته عليه السلام لهم بأن الحق يكون فيهم ولايضرهم من خالفهم إلى أن تقوم الساعة، فتكون هذه الشهادة لهم شهادة له بأن مذهبه حق، لأنه شعارهم ودثارهم، ولاطريقة لهم سواه، وغيره لم تحصل له هذه الشهادة».

ومن هنا كان الفقه المالكي من ثوابت المغرب الفكرية الراسخة في تاريخه الإسلامي.

2 - طبيعة المذهب نفسه

فهو يعرف بالفقه والحديث، ولايقوم على الرأي والقياس بقدر ما يقوم على النص والنقل والآثار والرواية، ولم يعرف صورة أخرى من صور التفكير الإسلامي الذي كان يعايشه من اعتزال وتشيع وغير ذلك من الاتجاهات التي كانت سائدة.

وبفضل المذهب المالكي، سلم المغرب من الفتن والتفرقة المذهبية وأصبح موحدا يضم أطرافه، ويلم شتاته ويضمن وحدته الكاملة...

وتحدث القاضي عياض في «المدارك» عن أصل مذهب الإمام مالك فذكر أنه تبنى مذهبه على مصادر كثيرة منها: نص الكتاب، وظاهره ودليله، ومفهومه وتنبيهه، وظاهر الكتاب هو التنبيه على العلة، ومعانيها في السنة كذلك، ثم الإجماع، والقياس، وعمل أهل المدينة، وقول الصحابي، والاستحسان والحكم بسد الذرائع، ومراعاة الخلاف، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، وشرع من قبلنا، ولم يكن القياس ذا أهمية كبرى عند الإمام مالك، كما هو الشأن عند أبي حنيفة، وكان يعتبر عمل أهل المدينة حجة مقدمة على القياس، وعلى خبر الواحد، كما أنه عمل بالمصالح المرسلة وهي المصالح التي لم

يرد فيها نص بوجوبها أو عدم وجوبها، ولكنه راعى فيها مصلحة الجماعة، ولذلك يعمل بها حينما لايكون فيها خلاف، ولهذا صار إلى ترجيح أقوال الفقهاء السبعة الذين هم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعبد الله ابن عتبة ابن مسعود، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وسليمان بن يسار. فالإمام مالك رأى الإجماع يحصل بقول هؤلاء.

وهناك أشياء قال بها الإمام مالك وسئل عنها من خلال رسائل وجهت إليه، منها رسالة الإمام الليث التي أوردها ابن القيم الجوزية في كتابه: «إعلام الموقعين»(ج272): «وما نحن مؤمنون به ومدركون له حق الإدراك هو أن مذهب الإمام مالك مذهب عملي حيوي لايأبه بالفقه التقديري الملاحظ لدى أبي حنيفة، وغير متوسع في الرأي الذي يذهب إلى التأويل غير المبني على قرينة، والمؤدي إلى المغالاة، فهو يسد الباب على الخلاف، لأنه مذهب سني يخالف المذاهب غير السنية، كالتشيع والاعتزال، والمذاهب الخارجية التي تزرع الشقاق وتبث الفتنة في قلب الدين وصفوف الأمة، فهو يمج الجدال في الدين، ويسلك طريقة الصحابة والتابعين في التسليم والتفويض والبعد عن التأويل وغير ذلك مما أوقع الأمة الإسلامية في مشاكل لاحصر لها وفي خصومات وصراعات سالت فيها الدماء مجاري ووديانا، وأزهقت بسببها أرواح العلماء الأبرياء وعذب الأئمة الكرماء، وقد ذكر القاضي عياض أن رجلا سأل مالكا فقال: من هم أهل السنة؟ فقال: الذين ليس لهم لقب يعرفون به، ولاجهمي ولارافض ولاقدري».

وتأسيسا على هذا فإن المذهب المالكي يكره الجدال، ولايرى إلا طريقا واحدا «صحيحا» للدفاع عن الحقائق الإيمانية، وهو اتباع النصوص الدينية نفسها لا العقل، ويرى علم الكلام بدعة كما يمقت الظلم والإكراه وجميع صور الفساد...

3 - واقعيته

والمقصود بالواقعية هنا أنه مذهب عملي يعتد بالواقع ويأخذ بأعراف الناس وعاداتهم.

ولذلك نجد مالكاً - رضي الله عنه- كان يلتزم في فتواه الإجابة عن الأمور التي وقعت، ويرفض الإجابة عن الأسئلة والأمور التي تخوض في مسائل مفترضة أو أحداث متوقعة أو متخيلة كما كان يفعل الإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه- لأن الفروض الفقيه لاحد لها إذا لم تكبح بالواقع المعيش، وربما أصبحت ضربا من الخيال وضياع الوقت.

ولهذا كان مالك - رحمه الله- كثيرا ما يردد «إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين»، وكذلك عبارة «إذا ترك العالم لاأدري أصيبت مقاتله»[9].

والمذهب بهذا التوجه وافق مزاج المغاربة الذي ينفر من الغموض والإبهام والافتراض والتعقيد ويوثر البساطة والوضوح والواقع.

4 - مرونة المذهب وتجدده وتفتحه على كل التطورات بامتداد

انطلاقا من النص والإجماع وعمل أهل المدينة والاستحسان والقياس والاستصحاب والشرائع السابقة ومراعاة الخلاف والعرف والمصالح المرسلة وسد الذرائع، وكثرة قواعده وعمقها وشموليتها لعنصر التجديد والقدرة على استيعاب التطورات وضبط المستجدات مع توسط المذهب واعتداله وذلك بقيامه على فقه خيار الصحابة والتابعين. وبهذا قطع المذهب

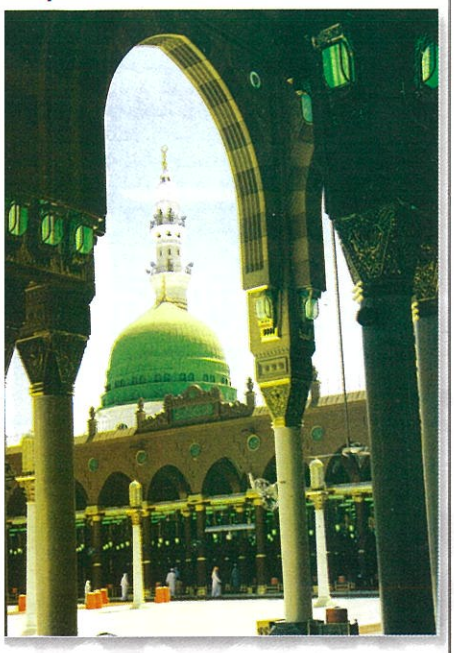

بفضل المذهب المالكي، سلم المغرب من الفتن والتفرقة المذهبية وأصبح موحدا يضم أطرافه، ويلم شتاته ويضمن وحدته الكاملة...

المالكي أشواطا بعيدة في خدمة ووحدة الأمة وتحقيق التطور.

وحسبنا هنا أن نشير إلى الخطوة التجديدية العملاقة التي خطاها في عهد الدولة المرينية بعد خروجه من محنة ما أصابه في العصر الموحدي بحرق كتبه وتعزير فقهائه. كما أن كل الإصلاحات وكل أنواع التطورات التي عرفها المغرب، وعرفتها الأندلس تحت لواء المذهب المالكي الذي يتميز بمحتواه العلمي ومضمونه الفقهي وقيمته التربوية ومضامينه الحضارية المتمثلة في الوحدة ومعاني الألفة والاجتماع.

5 - ارتباطه بالتاريخ المغربي

فمنذ أن اختار المغاربة المذهب المالكي والتزموا به أيام عهد الأشراف الأدارسة إلى الآن وهم ماضون عليه ومتمسكون باختيارهم له والذب عنه من أجل استمراره عبر أجيالهم. ولهذا انصرف علماؤهم لخدمة هذا المذهب تأليفا لكتبه، وتلقينا لأحكامه وتعميقا لمناهجه وقضاياه...

6 - مناهضته للفرق المبتدعة والمذاهب الضالة

لم ينفر المغاربة من شيء نفورهم مما نتج عن تداخل الآراء والمذاهب من اضطراب عقدي، وفكري، وسياسي، فقد رأوا أن المذهب الحنفي تواطأ مع سلطة العباسيين، ورأوا في المذهب الخارجي تطرفه ومحاربة السلطان له، وعرفوا مذاهب الشيعة فلم يطمئنوا إلى توجهاتها الباطنية وأسرارها المعقدة.

وترتيبا على هذا انصرف المغاربة عن كل هذه المذاهب، ووجدوا ضالتهم المنشودة في المذهب المالكي الذي هو في نظرهم أقرب إلى روح الشريعة وصفائها.

ومن هنا فإن مايقال بأن المغاربة أجبروا على اعتناق المذهب المالكي بالقوة والسلطان، فيه كثير من المبالغة وتجاوز الحقيقة وذلك لعدة اعتبارات يمكن إجمال أهمها في الآتي:

1 - اختيار المغاربة للمذهب المالكي كان في وقت مبكر قبل إصداربعض الحكام لتعليماتهم وقراراتهم باحتضانه وتبنيه.

> كان يلتزم في فتواه الإجابة عن الأمور التي وقعت، ويرفض الإجابة عن الأسئلة والأمور التي تخوض في مسائل مفترضة أو أحداث متوقعة أو متخيلة

ومن المعروف تارخيا أن أول من أدخله شيوخ يحيى بن يحيى الليثي، كزياد، وقرعوس، وعيسى بن دينار، وغيرهم، وهؤلاء لم تكن بيدهم سلطة حتى يخشاهم الناس، وإنما كانوا علماء رحلوا إلى الحجاز ليتفقهوا في الدين، فلما رجعوا أذاعوا مذهب مالك في الناس فاقتدوا بهم رغبة في الدين واتباعا لسنة الرسول عليه السلام[10].

2 - إن الأثر السيء الذي تركته الصراعات العقدية والفكرية بين الفرق المبتدعة كالخوارج والشيعة وغيرهما هو الذي جعل المغاربة يختارون المذهب المالكي ويرون فيه الملجأ الآمن لهم من حمأة تلك التيارات المتناحرة التي تعج بها الساحة الفكرية في ذلك الوقت[11].

ومما يؤكد لنا هذا الاتجاه ويزكيه ما ذكره بعض الرواة في هذا الصدد أن: « رجلا من أهل المغرب جاء مالك بن أنس فقال: إن الأهواء قد كثرت قبلنا، فجعلت على نفسي إن أنا رأيتك أن آخذ بما تأمرني به فوصف له مالك شرائع الإسلام: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، ثم قال: خذ بها ولاتخاصم أحدا»[12].

3 - ومن الردود التي أثارت انتباهي وأنا أستقصي البحث في ذلك ما وقفت عليه من رد نابغة تطوان العلامة الشيخ محمد المرير على علي بن حزم الظاهري الذي يقول بانتشار المذهب المالكي عن طريق قوة السلطان.

يقول الشيخ المرير - رحمه الله- في كتابه القيم «الابحاث السامية في المحاكم الاسلامية» ما نصه: «ولا عبرة بما يقوله ابن حزم من أن مذهب مالك انتشر في الناس بسبب السلطان لأن قصارى ما تمسك به، هو أن يحيى بن يحيى احتكر القضاء لمعتنقي مذهبه، وإن كان له تأثير فهو تأثير في أفراد معدودين تغمرهم الأغلبية الساحقة في الأمة، وإنما التأثير لمدرستي هذين الرجلين (يقصد يحيي بن يحيى، وعلي بن زياد) فهما قد استطاعا أن يبرزا أصول المدرسة المالكية إبرازا يجلب الأنظار ويمتلك الأفكار ويهذب النفوس إلى حظيرة تلك الأصول. فلو أن السلطان يظهر الأفكار على المبادئ، لكان لسلطان العبيديين من اجتذاب الأفكار ما أبقى مذهبهم سائدا في الشمال الإفريقي؛ فإنهم قد تفننوا غاية التفنن وشددوا على العلماء في عدم نشر المذهب المالكي وأفسحوا لدعاتهم ومكنوهم من كل الوسائل رجاء أن

يقضوا على مذهب أهل السنة، ويحلوا محله مذهبهم، لكنهم لم يستطيعوا أن يغيروا من عقيدة الناس شيئا، كما أنهم حصروا الوظائف كلها في معتنقي مذهبهم ومع ذلك لم يصنعوا شيئا مذكورا، فادعاء أن المذهب المالكي انتشر في الأندلس وإفريقية بواسطة السلطان ادعاء يفنده التاريخ ويذيبه التحليل التاريخي».

وفي هذا الرد ما يوضح لنا بكيفية جلية أن تأثير السلطة في ترسيخ المذهب كان ضعيفا ومحدودا وقليل التأثير في إثناء الناس عن اختارهم، وإنما التأثير القوي والفعال كان لفقهاء المذهب الذين أبانوا بفضلهم وعملهم عن مقدرة وكفاية عالية في إبراز أصول المذهب وفروعه واجتذاب الناس إليه وتحبيبه لهم، بحيث غدا المذهب المالكي مذهب المغاربة جميعا، إليهم ينسب، وبمجهوداتهم نما وتطور وتوسع وصار مذهبا عمليا وعلميا كبيرا بين مختلف المذاهب.

ولقد أحسن المغاربة صنعا عندما اختاروا مذهب مالك هوية وشعارا لوحدتهم، هذه الوحدة التي دافعوا عنها بكل قوة وحزم خشية أن يصيبهم ما أصاب المشرق من تطرف وتشتت وتمزق نتيجة كثرة المذاهب والتيارات المختلفة من اعتزال وتشيع وغير ذلك من الاتجاهات التي كانت سائدة.

واتباعا لمنهج السلف الصالح من المغاربة واصل الخلف اقتفاء أثر السلف في التشبث بالوحدة المذهبية والمحافظة عليها والذب عنها.

ولعل أبرز مثال يمكن الاستشهاد به في هذا العصر ما كان من حرص جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه على هذه الوحدة والدعوة إليها في مختلف المناسبات.

فقد جاء في إحدى خطبه السامية بمناسبة انعقاد دورة مجلس النواب لشهر أكتوبر 1970م، ما نصه: «نريد مغربا في أخلاقه وتصرفاته جسدا واحدا موحدا تجمعه اللغة والدين ووحدة المذهب، فديننا القرآن ومذهبنا مذهب الإمام مالك، ولم يقدم أجدادنا - رحمة الله عليهم- على التشبث بمذهب واحد عبثا أو رغبة في انتحال المذهب المالكي، بل اعتبروا أن وحدة المذهب كذلك من مكونات وحدة الأسرة...».

وعلى نفس خطى والده يواصل خلفه ووارث سره جلالة الملك محمد السادس -نصره الله - الدعوة إلى المحافظة على الوحدة.

وسوف يظل المغرب بمنأى عن كل التيارات والصراعات الفكرية والعقدية والمذهبية ما دام متمسكا بوحدته العقدية والمذهبية التي هي سر استقراره الاجتماعي وأمنه الفكري والعقدي والمذهبي.

«نريد مغربا في أخلاقه وتصرفاته جسدا واحدا موحدا تجمعه اللغة والدين ووحدة المذهب، فديننا القرآن ومذهبنا مذهب الإمام مالك، ولم يقدم أجدادنا - رحمة الله عليهم- على التشبث بمذهب واحد عبثا أو رغبة في انتحال المذهب المالكي، بل اعتبروا أن وحدة المذهب كذلك من مكونات وحدة الأسرة...»
من خطاب لجلالة الملك الحسن الثاني بمجلس النواب دورة أكتوبر 1970

الهوامش

1 -ترتيب المدارك 62521.

2 - الأعلام 291

3 - «رسالة كراهة القبض» للشيخ المهدي الوزاني ص 48 وما بعدها. المطبعة المولوية بفاس.

4 - المدارك 871

- 5المدارك351

-6مجموع فتاوى ابن تيمية 02302

-7«يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة» أخرجه أحمد في مسنده 492، والترمذي في سننه : باب ماجاء في عالم المدينة. 745.

-8 التمهيد لابن عبد البر 586.

-9 العقد الفريد 7122.

-01 محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، ص: 53 - مالك، حياته وعصره- آراؤه وفقهه، ص: 164.

-11 انظر: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، ص:73.

-21 مقدمة ابن خلدون، ص 044.